الملف

داود رمال
aborami20@hotmail.com

رئيس الجامعة اللبنانيّة: نتجه إلى إعلان إستراتيجيا تحوّلها إلى جامعة منتجة

ينطبق على الجامعة اللبنانية القول السائد انها تصنع من الضعف قوة. هذا الضعف ليس نتيجة لازمة بنيوية من داخلها، انما بسبب عوامل من خارج الجامعة التي تعاني من جراء الازمات المتلاحقة، لاسيما المالية والاقتصادية وحتى السياسية

بينما كان كثر يتوقعون انهيارا دراماتيكيا لهذا الصرح الوطني المتمثل بالجامعة اللبنانية، حتى وصل الامر بالبعض الى وضع مواقيت لاقفال الجامعة ابوابها، كانت المفاجأة التي اطلقها رئيس الجامعة اللبنانية البروفسور بسام بدران من السرايا الكبيرة بعد لقاء جمعه الى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، بأن اعلن عن حلول الجامعة في المركز 577 عالميا وفق تصنيف مؤسسة "كيو اس" البريطانية العالمية المتخصصة بالتعليم العالي بتقدم 24 نقطة عن العام الفائت، وحلولها في المرتبة الثانية محليا بعد الجامعة الاميركية، وتسجيلها نقاطا متقدمة في المعايير، فجاءت الاولى محليا على مستوى مؤشر السمعة المهنية اي رأي جهات العمل، والمرتبة الثانية محليا على مستوى السمعة الاكاديمية. الامر الذي كان محل تهنئة رئيس الحكومة لرئيس الجامعة واساتذتها والعاملين فيها على هذا الانجاز المتميز، وعلى تألق الجامعة اللبنانية وحضورها على مستوى لبنان والعالم العربي وفي العالم اجمع، وتأكيده العمل على دعم مطالبها وميزانيتها وكل ما من شأنه تطوير قدراتها الاكاديمية والعلمية.
واذا كانت الجامعة قد مرت في هذه الازمة بين عامي 1989 و1996 واستطاعت النهوض في ما بعد، فانها قادرة اليوم على النهوض وهي اثبتت ذلك، اذ ان اهم عمل لرئيس الجامعة هو تطوير الجامعة والاستثمار في البحث العلمي وعقد شراكات مع الخارج، وهو نجح عمليا على تحويل الجامعة الى جامعة منتجة، لكن المهم ان تثق الدولة بدور الجامعة، ومعرفة كيفية الاستفادة من طاقاتها. من المشكلات التي تواجهها الجامعة مستوى التعليم الجامعي ربطا بالخلل الناجم عن تدني مستوى التحصيل العلمي للطلاب في الشهادات الثانوية، وهو الامر الذي قاربه البروفسور بدران في حديث لـ "الامن العام" من موقع المسؤول الذي ينتج الحل ولا يراكم الملفات وبالتالي الازمات.

■ منذ جائحة كورونا وما تبعها من ازمة مالية واقتصادية ترافقت مع اضرابات في قطاع التعليم لاسيما الرسمي منه، اصيب التحصيل العلمي في الصفوف ما قبل الجامعية بخلل اساسي، كيف تاثرت الجامعة اللبنانية بذلك؟

□ ليست المرة الاولى التي تتحمل فيها الجامعة اللبنانية خلل ما قبل التعليم الجامعي، ودائما كانت هناك ظروف قاهرة تمنع اجراء الامتحانات الرسمية للشهادات الثانوية. استعيض عن الشهادات الرسمية بافادات نجاح، وكانت تعمد الجامعة الى اجراء امتحانات تقيمية في كل الكليات، وسبق ان صدر قانون عن مجلس النواب ربط بين نجاح الطالب في السنة الاولى الجامعية ومعادلة شهادته الثانوية. دائما كانت الجامعة تتلقى هذا الخلل وهي لا يمكنها الا الاستمرار بفتح ابوابها، لان الجامعة اللبنانية كانت وما زالت تحتضن نحو نصف عدد طلاب التعليم العالي في لبنان. فقد كنا نعمد الى اخضاع الطلاب الى برامج متخصصة ودورات لغات متخصصة ودورات تقوية، اضافة الى البرامج الاكاديمية التي تعتمدها الجامعة.

■ هل استطاعت الجامعة اعادة مستوى التعليم الثانوي الى ما هو عليه عبر هذه البرامج؟

□ بالطبع لا. لكن عمليا كان الطلاب في بعض الاحيان يتحملون تبعات الخلل في المستوى، اذا لم يستطع جزء كبير منهم النجاح في السنة الاولى الجامعية.

■ كيف عالجتم تدني المستوى لدى الطلاب، خصوصا وانكم تخضعونهم لامتحانات قبول في الاختصاصات التي يختارونها؟

□ الكليات التي تخضع الطالب لامتحان دخول سهلت عملية الاختيار، لجهة ان مَن لا ينجح في مباراة الدخول لا يدخل الى الكلية التي تقدم اليها، وتحديدا في كليات مثل الطب بكل فروعه والهندسة والزراعة والتكنولوجيا (..)، اذ غالبا ما يكون المعدل المطلوب للقبول فيها يصل الى 18 علامة من اصل 20، وبالتالي الهامش كبير لدى كليات مماثلة، خصوصا وان قرار تخفيض علامة القبول تكون للناجحين وليس للراسبين، وبسبب الخلل في المستوى الثانوي حرم طلاب من تحقيق طموحهم بالدخول الى بعض الكليات. عندما يكون المستوى ضعيفا، فان الطالب يتضرر ولا يستطيع الدخول الى الكليات التي تحتاج الى تحصيل علمي رفيع، وقد تكون عملية النظر في رسم سياسات التعليم ما قبل الجامعي مسؤولية وطنية في المرحلة اللاحقة، لانه لا يجب دائما ان يتحمل الطالب ظروفا غير مؤاتية لبلد مثل لبنان يتعرض دائما لخضات سياسية وامنية ومالية واقتصادية، تؤثر على الحياة الدراسية ويتحمل الطالب لوحده المسؤولية.

■ هل انعكس هذا الخلل على التعليم الجامعي ايضا، ام حاولتم التعويض قدر المستطاع؟

□ الجامعة لا تغير برامجها بل تطور هذه البرامج وتثبتها، والجامعة لا تستطيع وضع برامج مخفضة، ولا يوجد جامعة في العالم تنحو في هذا الاتجاه. مَن يدفع الثمن هو الطالب الذي يرسب في السنة الاولى ويضطر الى اعادة السنة الجامعية، والجامعة اللبنانية تعمد دائما الى تعزيز برامجها لملاقاة اسواق العمل والتطور التكنولوجي، والتصنيف الدولي اعطى

رئيس الجامعة اللبنانية البروفسور بسام بدران.

الجامعة اللبنانية المرتبة الاولى على المستوى المهني وهذا الامر ليس مصادفة، لأن السمعة المهنية للجامعة تستند الى اراء قطاعات الانتاج والصناعات والذين يفضلون توظيف طلاب الجامعة اللبنانية، وعندما نحل في المرتبة الثانية على المستوى الاكاديمي فاننا لن نفكر ابدا في تخفيض البرامج، انما في تطويرها لملاقاة التطور الحاصل على صعيد العالم.

■ هل النظام التعليمي لاسيما الرسمي صار مهددا في لبنان؟

□ دائما يجب اعادة النظر في التعليم ما قبل الجامعي، حتى يتلاقى مع التخصصات الموجودة في الجامعات. ففي الجامعة اللبنانية حوالى 460 مسارا تخصصيا، لذلك؛ يجب ان تتم التجزئة في الشهادات الثانوية الى تخصصات فرعية اكثر، حتى يدخل الطالب الى الجامعة وهو مستعد لهذه التخصصات الموجودة في الجامعة بشكل افضل. كما يجب ان يكون التعليم ما قبل الجامعي وتحديدا في السنة الثانوية الاخير اكثر تفرعا، وان يكون تخصصا عموديا اكثر منه افقيا، بحيث يعرف الطالب في المرحلة الثانوية الى اي تخصص فرعي سيذهب، وبالتالي يذهب الى التخصص الذي يجذبه اكثر، ويجب ان تكون

> **دائما تتلقى الجامعة الخلل في التعليم الثانوي نتيجة الظروف القاهرة**

البكالوريا ما بين 30 و50 جزءا وعدم حصرها بما هو قائم حاليا.

■ من موقعكم، هل لمستم ان هذا الخلل اثر على متابعة الطلاب اللبنانيين دراستهم في الخارج؟

□ الجامعة تحافظ على موقعها في التعليم الخارجي، وطلاب الجامعة اللبنانية الى اي جامعة انتسبوا وفي اي دولة كانت، هم متميزون في كثير من الاحيان عن طلاب الدول التي يتابعون تحصيلهم العلمي فيها، وطلاب الجامعة اللبنانية يبدعون دائما في الخارج لانهم يكونون مزودين بكفاية اكاديمية عالية ومكثفة تؤهلهم للمتابعة في كل الحالات والظروف، ولان البرامج التي نعتمدها ليست برامج محلية انما تأخذ في الاعتبار التطورات على المستوى العالمي. لذا، عندما يذهب طالب الجامعة اللبنانية الى الخارج يكون مرتاحا الى قدرته على متابعة تحصيله العلمي، وهو يعرف علميا في اختصاصه اكثر من المطلوب. هذه العوامل اساسية في النجاحات والتفوق الذي يحققه الطلاب في الخارج.

■ الا ترون ان في الامكان تحويل هذه الازمة من نقمة الى نعمة من خلال اعطاء الاولوية للتعليم الجامعي المهني والتقني عوضا عن التركيز على التعليم الاكاديمي والبحثي بما يرفد سوق العمل بحاجته الكبيرة الى اختصاصات يفتقدها؟

□ البعد المهني موجود في اختصاصات الجامعة اللبنانية، وفي عدة كليات من الهندسة والزراعة والصحة العامة، وصولا الى معهد التكنولوجيا الذي هو المكان الطبيعي لطلاب التعليم المهني كما لطلاب بقية الاختصاصات. الجامعة ذاهبة الى اعلان استراتيجيا جديدة بانها متجهة نحو التحول الى جامعة منتجة، والبداية كانت بتعزيز المراكز الصحية ومراكز الفحوص المخبرية والطبية وطب الاسنان والمعالجات الفيزيائية في كلية الصحة، كل هذه الامور يتم تعزيزها وهي منتجة، ووقعنا اتفاقا لانشاء مصنع الالكترونيات والذي صار جاهزا. بالنسبة الى الحقيبة الالكترونية التعليمية، ستكون الجامعة اللبنانية الاولى في العالم بتصنيع هذه الحقيبة اضافة الى الهواتف الذكية، ومن المتوقع ان يبدأ المصنع الانتاج في غضون بداية السنة المقبلة. نحن ذاهبون نحو تمهين واقعي للتعليم الاكاديمي في الجامعة اللبنانية، ومن مشاريعنا الاضافية اقامة خط انتاج لبعض الادوية الاكثر طلبا، اضافة الى مشاريع عديدة ليست شعارات بل ستحقق في الاجال المتوسطة وليست البعيدة.

■ هل وضعتم معايير جديدة لقبول الطلاب في السنة الجامعية المقبلة؟

□ تم وضع شروط تنظيمية للدخول الى الماستر في هذا العام، وادخلت بعض التعديلات بما يتوافق مع الواقع القائم والتطورات، وفي العام المقبل ستتم مراجعة شاملة لمرحلة الاجازة وقبول الطلاب فيها، وبالتالي يبقى راهنا القبول في السنة الاولى الجامعية خاضعا الشروط والمعايير القائمة نفسها.